

## باب المراجعة

### التقرير الجديد لمراقبي الحسابات

بصورة أكثر وضوحاً على مدى قيمة هذه التعديلات وإرتباطها بمهنة المراجعة.

وجدير بالذكر أن المعايير الدولية الجديدة السالفة الذكر الصادرة من مجلس إدارة المعايير الدولية للمراجعة ومهام التأكد الأخرى IAASB ستكون واجبة التطبيق على المنشآت التي يتم مراجعة قوائمها المالية وفقاً لتلك المعايير اعتباراً من نهاية عام ٢٠١٦ في حين أن تطبيقها على الشركات التي تخضع للقوانين واللوائح المحلية في جمهورية مصر العربية سيعتمد على التوقيت الذي يتم فيه تعديل المعايير المصرية للمراجعة وهو أمر لم يتضح بعد.

وفي رأيي أن مراقبي الحسابات يجب عليهم الإستعداد من الآن لتفهم هذه التعديلات نظراً لأن بعض التعديلات التي جرت على المعايير الدولية تعتبر تعديلات شاقة لم تصادفها لجان المراجعة ومستخدمي القوائم المالية من قبل شأنهم في ذلك شأن مراقبي الحسابات. وسيكون على مراقبي الحسابات أن يظهروا التزامهم بإصدار تقارير تتضمن قدر أكبر من المعلومات بما يعكس روح الإصلاحات. ونستعرض فيما يلي ترجمة غير رسمية لنموذج لتقرير مراقب الحسابات الجديد لإلقاء الضوء على طبيعة التعديلات.

#### تطبيقات على معيار المراجعة الدولي رقم (٧٠١)

##### تقرير مراقب الحسابات

##### الملحق رقم (١)

ترجمة غير رسمية للنموذج الاسترشادي لتقرير مراقب الحسابات المعدل المُستخرج من المعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠٠ (المعدل) إبداء رأي والتقرير على القوائم المالية



الأستاذ/ هشام فتحى

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

إن تقرير مراقب الحسابات بشكله الجديد يعتبر محصلة جهود تطوير بُذِلت على مدار ثلاث سنوات من قبل مجلس إدارة المعايير الدولية للمراجعة ومهام التأكد الأخرى (IAASB) وإنتهت بإصدار مجموعة من المعايير الدولية تمثل تغييراً حقيقياً سواء بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية أو بالنسبة للمهنة على حد سواء علماً بأن التطبيق العملي لتلك المعايير الجديدة والمعدلة هو ما سيكشف عن طبيعة الفرص والتحديات المحتملة.

وتعتبر المعايير الجديدة والمعدلة بمثابة خطوة فارقة نحو التحول إلى تقارير أكثر إفادة ومعلوماتية ومنطقية واستنارة. ومما لا شك فيه أن التقارير الجديدة سوف تستحث كافة الأطراف ذات المصلحة من مراقبي حسابات شركات ولجان مراجعة ومساهمين وهيئات رقابية على إجراء مناقشات موسعة ومستفيضة فيما بينهم. وأعتقد أن التقرير بشكله الجديد وما يقدمه من معلومات إضافية وحوار مستفيض سوف يدلل

## باب المراجعة

تحسينات على تقرير  
مراقب الحسابات

تقرير مراقب الحسابات المستقل  
إلى مساهمي شركة إيه بي سي (أو أي جهة مخاطبة مناسبة أخرى)  
تقرير عن مراجعة القوائم المالية المجمعة

الرأى

قمنا بمراجعة القوائم المالية المجمعة لشركة إيه بي سي وشركاتها التابعة (المجموعة) والتي تتكون من القائمة المجمعة للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والقائمة المجمعة للدخل الشامل والقائمة المجمعة للتغيرات في حقوق الملكية والقائمة المجمعة للتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وكذا الإيضاحات المتممة لهذه القوائم المالية المجمعة بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة. وفي رأينا أن القوائم المالية المجمعة المرفقة تعرض بعدالة - من كافة النواحي الجوهرية - (أو تقدم صورة صادقة وعادلة لـ) المركز المالي المجمع للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (و / أو ) لأدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

أساس إبداء الرأى

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة (ISAs). ويتضمن قسم «مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة» في تقريرنا هذا وصفاً أكثر تفصيلاً لمسئولياتنا المنصوص عليها في تلك المعايير.

الرأى أولاً....

مطلوب وضع رأى مراقب الحسابات (وهي عبارة «النجاح/الفشل» التي لا تزال تمثل قيمة لمستخدمي القوائم المالية وفقاً لتعليقاتهم) في مقدمة التقرير على أن يتبعه «أساس إبداء الرأى».

مطلوب إفراد قسم مستقل لـ «أساس إبداء الرأى» في جميع الأحوال علماً بأن التقرير على وضعه الحالي (قبل تعديل المعايير) يستوجب ذكر عنوان «أساس إبداء الرأى» فقط عندما يصدر مراقب الحسابات رأياً معدلاً.

فقرة جديدة تتضمن تأكيد إيجابى عن إلزام مراقب الحسابات بالاستقلالية ووفائه بمتطلبات المسؤوليات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بعملية المراجعة.

ونقر بأننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقانون السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر من مجلس إدارة المعايير الدولية للسلوك المهني (IESBA قانون) وأنها قد وفينا بواجباتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون السلوك المهني. ونعتقد أن أدلة الإثبات التي حصلنا عليها هي كافية ومناسبة كأساس لرأينا.

قسم جديد خاص بـ «أمور المراجعة الرئيسية» هو محور تقرير مراقب الحسابات المعدل.

أمور المراجعة الرئيسية (للشركات المقيدة بالبورصة)  
إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كان لها - وفقاً لحكمنا المهني- أعظم أهمية في عملية المراجعة التي قمنا بها للقوائم المالية المجمعة عن الفترة الجارية. وقد تناولنا هذه الأمور ضمن سياق مراجعتنا

## باب المراجعة

للقوائم المالية المجمعة ككل وفي إبداء رأينا عليها علماً بأننا لا نبدي رأياً منفصلاً على هذه الأمور.  
ينبغي وصف كل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم ٧٠١ توصيل أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات المستقل.

معلومات أخرى [أو عنوان آخر مناسب]

مطلوب قسم مستقل فيما يتعلق بـ «معلومات أخرى» وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم ٧٢٠ (المعدل) مسؤوليات مراقب الحسابات المتعلقة بـ «معلومات أخرى»

تعد الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى [معلومات واردة في التقرير السنوي ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا عليها].  
إن رأينا على القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نبدي تأكيداً استنتاجياً عليها بأى صورة من الصور.

مطلوب إضافة توصيفات جديدة لمسؤوليات الإدارة المتعلقة باستمرارية المنشأة بغرض أن تعكس متطلبات الإطار العام لإعداد القوائم المالية المطبق.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى - وفي قيامنا بذلك - يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع معرفتنا التي اكتسبناها أثناء أعمال المراجعة أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى - على خلاف ما سبق - يشوبها تحريف جوهري. وإذا ما توصلنا - بناء على ما أديناه من عمل - إلى وجود تحريف جوهري بهذه المعلومات الأخرى فيجب علينا أن نشير لتلك الحقيقة. [ليس لدينا ما نقر عنه في هذا الشأن] أو يستعاض عن ذلك بعبارة تصف أى تحريف جوهري في المعلومات الأخرى.

مطلوب تحديد المسؤولين عن الحوكمة (TCWG) في حالة وجودهم على هيئة سلطة مستقلة مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية (في كثير من الحالات تكون هي لجنة المراجعة).

عندما يكون الأفراد المسؤولين عن عملية الإشراف تلك هم أيضاً مسؤولين عن إعداد القوائم المالية فلا يلزم الإشارة بالتقرير إلى مسؤوليات الإشراف.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية المجمعة  
إن الإدارة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية مجمعة خالية من تحريفات جوهريّة سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.  
وفي إعداد القوائم المالية المجمعة تعد الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار وكذا الإفصاح - كلما كان ذلك ضرورياً - عن الأمور المتعلقة باستمرارية المنشأة مع استخدام أسس المحاسبة التي يقضى بها مبدأ الاستمرارية إلا إذا كانت الإدارة تعزم تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو إذا لم يكن أمامها بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.  
ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

## باب المراجعة

### مسئوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة

وصف موسع لمسئوليات مراقب الحسابات بما في ذلك السمات الرئيسية للمراجعة. ويهدف قسم «مسئوليات مراقب الحسابات» لتقديم شرح أوفى لمفهوم المراجعة بالمخاطر وكذلك لتوضيح معنى بعض مصطلحات المراجعة الفنية. ويترتب على استخدام هذا النهج وصف مطول بصورة أكبر لمسئوليات مراقب الحسابات فيما يتعلق بأمور محددة بما في ذلك الغش والرقابة الداخلية والسياسات والتقديرات المحاسبية وتقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها وإفصاحاتها ومراجعة المجموعة والتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة.

تتمثل أهدافنا في أن نحصل على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية المجمعة ككل خالية من تحريفات جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ وأن نصدر تقرير مراقب حسابات عليها يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ولكنه لا يعد ضماناً على أن المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دوماً عن الأخطاء الجوهرية إذا ما كانت موجودة. وقد تنتج التحريفات عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية إذا ما نشأ توقع معقول بأن تؤثر تلك التحريفات - منفردة كانت أو مجتمعة - على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية بناء على هذه القوائم المالية المجمعة.

(ونظراً للطول الزائد الذي يتسم به هذا القسم من تقرير مراقب الحسابات فإن معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠٠ يتضمن نصاً يسمح بنقل مكونات معينة من التوصيفات التالية الواردة في قسم «مسئوليات مراقب الحسابات» من هذا القسم وتقديمها في ملحق مرافق لتقرير مراقب الحسابات - أو بدلاً من ذلك - الإشارة إلى إمكانية الرجوع لتلك المكونات على موقع سلطة مختصة على شبكة الانترنت إذا ما سمح قانون أو تشريع أو معايير مراجعة محلية (صراحة بذلك).

[كجزء من عملية مراجعة تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة فإننا نقوم بممارسة الحكم المهني ونحافظ على التشكك المهني خلال كل مراحل المراجعة. كما نقوم أيضاً بـ:

- التعرف على وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ وكذا تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة متجاوبة مع تلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن عدم الكشف عن تحريف جوهرى ناتج عن غش هو أعلى خطورة مما ينتج عن خطأ حيث قد ينطوى الغش على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو تحريفات أو تجاهل للرقابة الداخلية.
- الحصول على تفهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة بغرض تصميم إجراءات مراجعة تتلائم مع الظروف الراهنة ولكن ليس بغرض إبداء رأى عن فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

## باب المراجعة

وصف جديد للمسؤوليات المتعلقة باستمرارية المنشأة. ويعكس هذا الوصف المسؤوليات الواردة في نطاق معيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ وهي مطلوبة بغض النظر عن الإطار العام المعمول به.

• تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة بمعرفة الإدارة.

• تحديد مدى ملائمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبى المتعلق بمبدأ الاستمرارية والإستناد إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها فى الحكم عما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهرى ذو صلة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً فى قدرة المجموعة على الاستمرار. وإذا ما خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرى فيجب علينا أن نوجه النظر فى تقرير مراقب الحسابات خاصتنا إلى الإفصاحات ذات الصلة بالقوائم المالية المجمعة أو أن نعدل من رأينا عليها - فى حالة ما إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقريرنا. ومع ذلك فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية فى توقف المجموعة عن الاستمرار.

• تقييم العرض العام للقوائم المالية المجمعة وهيكلها ومحتوياتها بما فى ذلك إفصاحاتها وما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالأسلوب الذى يحقق العرض العادل.

• الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال بالمجموعة لإبداء رأى على القوائم المالية المجمعة. ونحن مسئولون عن توجيه والإشراف على وتنفيذ أعمال المراجعة للمجموعة. وتقع مسئولية رأى المراجعة الذى نبديه علينا وحدنا.

إننا نقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق - ضمن أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الجوهرية التى تسفر عنها المراجعة بما فى ذلك أى أوجه قصور جوهرية فى الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

(بالنسبة للمنشآت المقيدة بالبورصة) نقدم كذلك بياناً إلى [المسؤولين عن الحوكمة] بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية وأننا سنخطرهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التى قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا وكذا أساليب الوقاية ذات الصلة - إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

## باب المراجعة

(بالنسبة للمنشآت المقيدة بالبورصة) من بين الأمور التي توصلنا بشأنها مع [المسؤولين عن الحوكمة] نقوم بتحديد الأمور التي كان لها أعظم أهمية في مراجعة القوائم المالية عن الفترة الجارية والتي اعتبرناها بالتالي أمور مراجعة رئيسية. ونقوم بتوصيف هذه الأمور في تقريرنا هذا إلا إذا كان هناك قانون أو لوائح تحول دون الإفصاح العلني عن الموضوع أو - في حالات شديدة الندرة - إذا ما قررنا عدم الإفصاح عن أمر في تقريرنا بناء على توقع معقول بأن الآثار السلبية لذلك الإفصاح ترجح على منافع المصلحة العامة التي ستنتج منه.

مطلوب الإفصاح عن اسم شريك العملية بالنسبة لمراجعة المنشآت المدرجة بالبورصة.

فيما يُعدُّ ممارسةً شائعة في العديد من الدول - فإن تقرير مراقب الحسابات أصبح يتضمن الآن اسم الشريك المسئول عن مراجعة المنشأة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للمراجعة ولكن الإلزام بذكره لا يكون إلا فقط في عمليات مراجعة المنشآت المدرجة بالبورصة.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

[إن شكل ومضمون هذا القسم من تقرير مراقب الحسابات سيختلف تبعاً لطبيعة المسئوليات التقريرية الأخرى «لمراقب الحسابات» التي ينص عليها القانون أو اللوائح المحلية]

إن شريك عملية المراجعة التي أدت إلى إصدار هذا التقرير لمراقب الحسابات المستقل هو [اسم الشريك].

التوقيع بإسم مكتب مراقب الحسابات أو الإسم الشخصي لمراقب الحسابات أو كلاهما بما يتناسب مع قوانين كل دولة.